

مهدي عامل وسؤال الراهن: مقارنة نقدية تحليلية

كايد عزات شريم*

ملخص

تهدف الدراسة الحالية إلى فحص وتفكيك افتراض أساس مؤداه أن مشروع مهدي عامل الفلسفي قادر على الاستجابة لتحديات الواقع العربي الراهن إذا تمت قراءته قراءة تاريخية مقارنة، وذلك بالاعتماد على منهجية المقارنة النقدية التحليلية، ومن خلال تناول ثلاثة محاور رئيسة شكّلت مفاهيم مركزية في تلك المقارنة، وتتمثل في نمط الإنتاج الكولونيالي، والقضية الطائفية، وأزمة حركة التحرر الوطني العربية. أهم نتائج الدراسة تمثلت بإمكانية، وضرورة الانطلاق من حيث انتهى مهدي عامل في قراءة مستجدات الواقع الراهن قراءة علمية موضوعية، تعمل على مراجعة منظومة عامل الفلسفية في أبعادها النظرية والتطبيقية، أي جهاز مفاهيمها وعنادها النظري إلى جانب منجزاتها البحثية ودراساتها التحليلية، مع تركيز الجهود لتجديد قدرة تلك المنظومة على تقديم قراءات جديدة للواقع الراهن وتحدياته.

الكلمات الدالة: الفلسفة، مهدي عامل، النقد، التحليل، الماركسية، الكولونيالية، الطائفية، حركة التحرر الوطني.

المقدمة

مهدي عامل¹، أو الدكتور حسن عبد الله حمدان، مفكر استثنائي وذو أهمية كبيرة في حقول الاشتغال الفلسفية والسياسية والاجتماعية العربية المعاصرة، على مستويي النظرية والممارسة، وجزء من هذه الأهمية الاستثنائية تأسس على قدرته على إثارة الجدل حول قضايا شائكة عديدة، سواءً تعلق الأمر بالأسس النظرية التي شيّد مهدي عامل مشروعها الفلسفي على ضوءها: في أبعادها المنهجية وأدواتها التحليلية ومقولاتها، أو تعلق بالخلاصات والاستنتاجات التطبيقية لتلك المنهجية في نقد الواقع اللبناني والعربي، ومن ثمّ قدرة تلك المنهجية على التجدد فيما يشبه الاستجابة لتحديات الواقع العربي المعاصر، هنا والآن، وبعد مرور ثلاثة عقود على اغتيال مهدي عامل.

حالة مهدي عامل الإشكالية إيّاها، تردّد صداها، بعد اغتياله في أيار 1987، خاصة من ناحية كثرة الدراسات التي تناولت - ولا تزال تتناول- جوانب متعددة من فلسفته وأفكاره، وهي دراسات تعدّ بالعشرات، لكن في ظل مفارقة تدعو للتأمل، وهي ندرة الدراسات الأكاديمية الجامعية التي تناولت مفكراً بأهميته!

الموضوع والمشكلة

اتكاء على ذلك، وبناءً على مشرعية سؤال الراهنية، تتحدد قضية المحاولة البحثية هذه في مقاربتها النقدية التحليلية، وهي مقارنة ترنو إلى فحص وتفكيك افتراض أساس مؤداه أن مشروع مهدي عامل الفلسفي قادر على الاستجابة لتحديات الواقع العربي الراهن إذا تمت قراءته قراءة تاريخية مقارنة، "في عملية من المراجعة لتحديد مستوى هذه الراهنية، وإضاءة سبل الرهنة المطلوبة لبعض أفكاره ارتباطاً بالتغيرات الجارية في العالم والبلدان العربية، على اعتبار أن مهدي عامل ليس هو من يعلن صوابية وراهنية الكثير مما أنتجه، وإنما التاريخ هو من يحكم بذلك". (قطيش، 2013) أو بلغة أخرى تغدو المقارنة هنا أقرب لـ "مواجهة فكر مهدي عامل في تشخيصه التاريخي والاجتماعي، وهي مواجهة ذات طابع جدلي، يتسم بالثابت متغيراً وبالمتغير ثابتاً، وبالنماذج متجاوزاً وبالمتمجاوز ناجزاً". (تيزيني، 1997، ص 370).

¹ مهدي عامل (1936-1987) هو الاسم المعروف للدكتور حسن عبد الله حمدان، مفكر وأكاديمي وسياسي وشاعر لبناني، حاصل على درجتي الليسانس والدكتوراه في الفلسفة من جامعة ليون الفرنسية، ومدرس الفلسفة بدار المعلمين بقسنطينة (الجزائر)، ثم في ثانوية صيدا الرسمية للبنات (لبنان)، ثم في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية ببيروت، اغتيل في الثامن عشر من أيار 1987.

* قسم الفلسفة، كلية الآداب، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2016/8/18، وتاريخ قبوله 2017/3/3.

وتالياً لذلك، وانسجماً مع منطق البحث الفلسفي، تبدأ الورقة بعرض المفاهيم الأساسية التي سيتمحور حولها النقد والتحليل، ثم تمضي في فحص الاشكالية/الافتراض ابتداءً من "معينة الموضوع الذي عاينه مهدي عامل (المجتمع العربي)، أي القاعدة المادية للتطور وتلك المشاكل التي بحثها". (قطيش، 2013) ثم معينة "العدة النظرية (المفاهيم) التي أنتجها من أجل هذه الغاية، والنتائج التي توصل إليها، وأدوات التغيير للمجتمع التي اقترحها، ارتباطاً بالزمن الذي جرت فيه المخاطرة النظرية التي أشار إليها مهدي عامل، بغية التأكد من مدى راهنية مشروعه، وإمالة اللثام عما ينبغي القيام به على هذا الطريق في ضوء مستجدات العصر" (قطيش، 2013)، لتنتهي الورقة إلى خلاصات نقدية تحليلية تكثف الإجابة على السؤال الرئيس.

وربما يكون من المهم الإشارة إلى أنّ جهداً بحثياً كهذا لن يكون قادراً على الإحاطة بكافة قضايا مشروع مهدي عامل الفلسفي، سواءً ما تعلق منها بالمنهجية أو المقولات أو الإنتاج النظري، وليس ذلك من أهداف هذا الجهد في الأساس، بل ستركز الجهد على إبراز ما له علاقة مباشرة بإشكالية الراهنية، علماً أنّ مشروع مهدي عامل الفلسفي هو موضوع أطروحتي للدكتوراه في الفلسفة من الجامعة الأردنية².

الأهمية والأهداف

موضوع بهذا المستوى من التركيب تبرز أهميته، أولاً من أهمية الفلسفة الماركسية ذاتها في الحياة الإنسانية، على المستوى الكوني، خاصة من ناحية تنوع منهجياتها التحليلية، أفقياً وعمودياً: أفقياً في تناولها لقضايا العلوم الطبيعية والإنسانية والاجتماعية، وعمودياً في تعدّد وتجدّد أدواتها المنهجية المستخدمة في التحليل والنقد، وأهمية المساحة التي تشغلها الفلسفة الماركسية في الحقول المعرفية والسياسية العربية، والتساؤلات المستمرة حول قدرة المناهج الفلسفية عمومًا، والماركسية خصوصًا على فهم وتحليل الواقع العربي، وبالتالي المساهمة في تغييره.

للقيمة العلمية والتطبيقية لكتابات مهدي عامل، العلمية في عمقها وتنوعها، والتطبيقية في تناولها لقضايا ومشكلات وهموم المجتمعات العربية الحديثة والمعاصرة، أهمية ثانية. بالإضافة إلى رحيل مهدي عامل قبل اكتمال مشروعه الفلسفي، وقلة الدراسات الأكاديمية الجامعية التي تناولت ذلك المشروع بالبحث والتحليل ثلثًا.

جديد الدراسة هو جديد الواقع الراهن الذي شهد -ولا يزال يشهد- تغييرات كثيرة ومتسارعة لم تكن حاضرة بتعقيداتها وتفصيلها في آخر ندوة فكرية مخصصة، في جزء منها، لنقاش قضايا الواقع الراهن في ضوء فكر مهدي عامل، وهي ندوة "نحو تجديد المشروع الاشتراكي" التي عقدت في بيروت عام 1997.

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، هي:

- تكثيف مقارنة مهدي عامل للواقع ما قبل الراهن، من خلال تناول ثلاثة محاور رئيسة شكّلت مفاهيم مركزية في تلك المقاربة، وتتمثل في نمط الإنتاج الكولونيالي، والقضية الطائفية، وأزمة حركة التحرر الوطني العربية.
- تحليل مقارنة مهدي عامل في ضوء الواقع الراهن، من خلال تحديد مفاصل التغيرات الأساسية التي استجدت بعد عام 1987.

- تركيز محاولة الإجابة عن سؤال الراهن، بالالتكاء على قراءة مهدي عامل قراءة جدلية في ضوء الواقع، وقراءة الواقع في ضوء مهدي عامل، قراءة للواقع وتحدياته بهدف المساهمة في كتابة المستقبل.

المنهجية

منهجية الدراسة تتأسس على القراءة النقدية التحليلية، بوصفها نسيجاً واعياً من الأدوات المعرفية المنبئية على "المنهج المادي الجدلي التاريخي الذي هو ذاته موضع الحوار النقدي، والمحتفظ بركيزته الكبرى؛ كونه منهج التجاوز والتخطي الجدليين الماديّين، وكونه المنهج الذي يخضع لهذا التخطي، وذاك التجاوز باستمرار" (تيزيني، 1989، ص 7).

القراءة النقدية التحليلية هنا قراءة فلسفية مادية جدلية تتأسس، ابتداءً على منهجي النقد والتحليل، في وحدة منهجية متجاوزة لدلالات المفهوم المفرد الذي يقف عند حدود التعريف الاصطلاحي، برغم أهمية تلك الدلالات التأسيسية.

² عنوان الأطروحة هو: "منهجية مهدي عامل الفلسفية: قراءة في الأصول والتوظيف والدلالات".

كلمة في المنهج: جدل الفكر والواقع

مهدي عامل فيلسوف من طراز مختلف، ومنظر إشكالي يمتاز بقدراته البحثية العالية: نقداً وتحليلاً وبناءً، "درجة الإحكام والتماسك التي نجدها في كتابات مهدي لا نجد لها مثيلاً في الفكر العربي الحديث برمته. بل إن البناء النظري المحكم الذي نجده في كتابات مهدي، وبخاصة في كتابه (مقدمات نظرية)، ليذكرنا بما نجده في أعمال عمالقة الرياضيات والفيزياء، أمثال اقليدس ونيوتن وأينشتاين. فهو يسخر جملة من المفاهيم المبتكرة في بناء أنموذج تحليلي نقدي للواقع، يوحد به مبادئ المادية التاريخية في بناء منطقي مُحكم ويحلّ التناقضات الظاهرية بينها، ويحفر به قلب الواقع المحلي والعالمي، وينقد به المواقف الأخرى، أيّ يستعمله أداة فعالة في ممارسة الصراع الطبقي". (غصيب، 2003، ص 27).

ومهدي عامل الذي "ينطلق من أرقى ما توصل إليه العقل النظري الماركسي في عصره، أنطولوجيا التوسير، لا من أجل تأكيده وإعادة إنتاجه، وإنما من أجل نقده وتمييزه وتطويره أداة في حقل عياني محدد للصراع الطبقي" (غصيب، 2003، ص 28)، يوضّح ويؤكد في كل كتاباته على أوليّة المنهج الذي تنهض على مفاهيمه ومقولاته وأدواته المعرفية سائر البناءات النظرية، النقدية والتحليلية، وحتى السجالية، فيشير مهدي مثلاً إلى أن "طريق الفكر الماركسي في إنتاج المعرفة العلمية بالواقع الاجتماعي هي الطريق الصعب، أو الأصعب، حيث يرسم هذا الطريق (المنهج) حدين رئيسين: الأول من جهة الواقع، حيث كل واقع اجتماعي ملموس هو متميز (ولا نقول خاصاً حتى لا نقيم بينه وبين الكوني حدوداً خارجية تعزله في خصوصيته، بحيث تستحيل معرفته، فتبدو التجريبية حينئذ طريقاً إلى معرفته، وطريق التجريبية هذه، تؤدي في خط مستقيم إلى أيديولوجية الطبقة المسيطرة). والآخر من جهة الفكر، حيث لمفاهيم الفكر الماركسي طابع كوني، بمعنى أنه قانون حركة التاريخ المعاصر من حيث هو تاريخ البشرية الواحد". (عامل، 1989، ص 289).

على جدلية الواقع/الفكر وعلى ضوئها قرأ مهدي عامل واقعه/واقعنا، وعلى ذات الجدلية/المنهجية نعيد قراءة مهدي عامل هنا والآن، في راهنية السؤال وسؤال الراهن.

سؤال الراهن وقضايا الراهنية

سؤال الراهن هو نقطة المبتدى والمنتهى، وقضايا الراهنية هي قضايا الواقع والتنتظير، ومقاربة بعض أفكار مهدي عامل إنّما تأتي "انطلاقاً من الراهن، حيث وحده الحاضر سيكون الحكم وينظر إلى مفاهيم مهدي عامل: حضورها، استمرارها، راهنيّتها، تجاوزها، تجذّرها، معقوليتها، وطابعها الاستشراقي الروبوي والأفق المستقبلي لهذا الفكر العميق". (الجندي، 2013).

فما معنى كون الفكر راهناً؟ وكيف يكون كذلك؟ وما هي حدود ومحددات تلك الراهنية؟

أن "يكون الفكر والمشروع راهناً يعني -لمن أقر بصحّته- استمرار المشاكل التي عالجهما قائمة، وبالتالي، ما زالت الإجابات التي قدّمها صحيحة إلى هذا الحد أو ذاك، على أنّ راهنية هذا الفكر ليست بالضرورة أن تكون كاملة وبالتفصيل". (قطيش، 2013).

إنّ هي راهنية التحدي والمشكلات، وراهنية النظرية والمنهج، أو راهنية السؤال والإجابة. وهي راهنية نسبية بالضرورة، وهي أيضاً راهنية تاريخية، تقتضي التأسيس عليها ومقاربة ملامح ما لم يكتمل في فضائها، أيّ "ليس بمجرد العودة لفكر مهدي عامل ومشروعه والتوقف عندهما، وإنما بالانطلاق منها، من أجل تدقيق الإجابات وبحث الجديد في الواقع المتجدد" (قطيش، 2013) وهنا يغدو سؤال الراهنية قاعدة صلبة وأرضية متينة، وليس سقفاً محصوراً ولا سماءً محددة.

الموضوع/الواقع قبل وبعد

ما قبل الآن

الواقع المادي والاجتماعي هو أساس الفكر وموضوعه في آن واحد، على الأقل في رؤية مهدي عامل الماركسية، وهي ذات الرؤية التي يتبناها الباحث في مقاربتة، فكيف قرأ مهدي عامل واقعه الذي شكّل أساساً وموضوعاً لفكره؟ وما الذي تغيّر في ذلك الواقع خلال ثلاثة عقود، هي عمر رحيل مهدي عامل؟

والواقع/الموضوع هنا ذو بعدين اثنين متكاملين: أولهما الواقع المعبر عن تشكيلة، أو بنية اجتماعية - اقتصادية متمثلة في النظام الرأسمالي، وثانيهما الواقع المعبر عن وضع سياسي - اجتماعي في الإقليم والعالم.

مقاربة الواقع في فكر مهدي عامل يمكن تناولها من خلال ثلاثة محاور رئيسة تشكّل مفاهيم مركزية في تلك المقاربة، وتتمثل في نمط الإنتاج الكولونيالي، والقضية الطائفية، وأزمة حركة التحرر الوطني العربية.

نمط الإنتاج الكولونيالي: المفهوم المفتاحي

يشكل مفهوم "نمط الإنتاج الكولونيالي" مدخلاً مفتاحياً وتأسيسياً في فكر مهدي عامل، و"يحتل موقعاً مركزياً في أبحاثه" (عامل، 2013، ص 13) وقد تبلور هذا المفهوم لدى مهدي عامل في ضوء الفهم المادي للتناقض، ووظيفة هذا المفهوم النظري "تكمّن في أن يفهم الاختلاف البنوي بين طرفي التناقض في العلاقة بين المجتمعات المستعمرة أو المستعمرة سابقاً، والمجتمعات الامبريالية، في وحدة الطرفين في النظام الرأسمالي العالمي" (عامل، 2013، ص 16).

مهدي عامل إذن كان "يعي أن مجتمعنا مختلف ببنية عن المجتمعات الرأسمالية الغربية باختلاف منطق تطوره عن منطق تطورها، ولذا كان يعرف أنّ أفق تطوره وتغييره وآليات هذا التغيير مختلفة أيضاً، فانطلق في أبحاثه من منطق التناقض والاختلاف، وليس من التماثل بين هذه المجتمعات، فإذا كان الأمر كذلك كان لا بدّ من إبراز هذا الفارق في البنية، ومن إبراز الفارق في آليات وأشكال التغيير الاشتراكي، وإبراز الفوارق في القوة الاجتماعية السياسية حاملة هذا التغيير" (قطيش، 2013).

مقاربة مهدي عامل هذه تأسست حين "أراد أن يقرأ واقعا قراءة مادية تسمح بتغييره، لأنّ النظرية الماركسية ليست جاهزة لقراءة كل الوقائع بنفس الأدوات والمفاهيم، وليس بنفس المضمون للأدوات والمفاهيم، واستناداً إلى اكتشاف ماركسي آخر يقول بالتطور المتفاوت للمجتمعات وللبنى الاجتماعية" (قطيش، 2013). في نفس الوقت الذي تأسست فيه على ما يشبه "الثورة الكانطية" بلغة مهدي عامل نفسه، حيث "كان على الفكر العربي، في صيرورته الماركسية اللينينية أن يقوم بما قام به كانط في تاريخ الفلسفة من نقد لأدوات المعرفة هو شرط ضروري لتحقيقها" (عامل، 2013، ص 299).

الانطلاق بالتحليل في بحث مهدي عامل عن أسس منهجية واضحة وصارمة كان مبكراً، ووسم كتاباته من لحظتها الأولى، فقد كتب في "أزمة الحضارة العربية" وهو من كتبه الأولى: "أنّ المنهج التاريخي المادي، على نقيض المنهج التاريخي الهيجلي، ينطلق من البنية الاجتماعية القائمة ككل متماسك، حتى في محاولة فهمه العناصر التي، في هذه البنية الحاضرة، تنتمي من حيث هي عناصر، إلى بنية اجتماعية سابقة، أو تشير إليها في وجودها الحاضر كعناصر في البنية الاجتماعية القائمة، فعناصر البنية لا وجود لها بذاتها، بل بالبنية التي هي فيها عناصر تترابط، في شكل تاريخي محدد، بعناصر أخرى، لتكوّن بهذا الترابط نفسه البنية الاجتماعية القائمة" (عامل، 1987، ص 57).

وقد حدد مهدي عامل في تحليله نمط الإنتاج الكولونيالي "كشكل تاريخي مميز من نمط الإنتاج الرأسمالي، هو بالضبط شكل الرأسمالية المرتبطة ارتباطاً تبعياً بنوياً بالامبريالية، في تكوينها التاريخي، وفي تطورها الراهن أيضاً" (عامل، 2013، ص 17). ذلك الشكل التاريخي المختلف من نمط الإنتاج الرأسمالي يمكن تتبع جذوره في اختلاف البرجوازيات العربية عن مثيلتها الأوروبية، وهو اختلاف يعود في الأساس -حسب تحليل مهدي عامل- إلى طبيعة التكوين التاريخي للبرجوازيات العربية، الذي يحدد بدوره طبيعة صيرورتها الطبقية وتطورها اللاحق، ومن ثم طبيعة علاقات الإنتاج المرتبطة بسيطرتها الطبقية، فقد تكوّنت البرجوازيات العربية "بشكل أساس في ظل علاقة التبعية الكولونيالية، أي بفعل التغلغل الاستعماري في بنايتنا الاجتماعية، وما أحدثه فيها من تفكك نسبي كانت نتيجته تولّد علاقات جديدة متميزة من الإنتاج تختلف عن علاقات الإنتاج كما نجدها في البلدان الأوروبية. وبغض النظر عن طبيعة الإنتاج الذي كان يسود هذه البنيات الاجتماعية قبل بدء التغلغل الاستعماري، هل هو إنتاج اقطاعي بدأ التآزم في تناقضاته الداخلية ينبئ بظهور إنتاج رأسمالي، كما تشير إليه بعض الظواهر من وجود إنتاج حرفي متطور أو تحوّل في شكل تملك الأرض، أم أنّه من نوع آخر ينتمي إلى شكل محدد من أشكال الإنتاج الآسيوي، فإنّ التغلغل الاستعماري أحدث انعطافاً جذرياً في حركة التطور التاريخي لهذه البنيات الاجتماعية، أي أنّه أحدث انعطافاً جذرياً في منطق تطورها الداخلي، وجعلها تخضع لمنطق آخر من التطور هو منطق التبعية الكولونيالية" (عامل، 2013، ص 321).

وفي تفصيل جذور وطبيعة العلاقة التبعية التي حكمت، ولا تزال تحكم، علاقة البرجوازيات العربية بالبرجوازية الإمبريالية، يوضح مهدي عامل أنّ "التكوّن التاريخي للبرجوازية الكولونيالية عندنا، في إطار علاقة التبعية البنوية، وسماها منذ البدء بعجز بنوي عن أن تكون في علاقة تماثل، هو أصلاً مستحيل، مع البرجوازية الامبريالية، فكانت علاقتها معها قائمة بالضرورة على أساس من الاختلاف البنوي، أي من الاختلاف في الوجود الطبقي والصيرورة الطبقية، هو في الحقيقة تفارق طبقي تتميز به عن البرجوازية الإمبريالية في ارتباطها التبعية نفسها بها" (عامل، 2013، ص 324).

وفي الحفر في عمق طبقات الاختلاف البنوي يوضح مهدي عامل أنّ البرجوازية عندنا "لم تقم، على نقيض البرجوازية الفرنسية مثلاً، بثورة على البنية الاجتماعية السابقة، أو على الطبقة المسيطرة فيها، ولم تصل عن طريق ثورة إلى تملك السلطة السياسية وفرض سيطرتها الطبقية، ومن الواضح أيضاً أنّ البنية الاجتماعية الكولونيالية، أي هذا الشكل التاريخي المميز من البنية الاجتماعية

الرأسمالية، لم تخرج بالعنف الثوري من أحشاء البنية الاجتماعية السابقة، سواء أكانت هذه البنية الاجتماعية إقطاعية -وهذا مستبعد- أم استبدادية -وهذا هو الأرجح-، ولم تقم على أنقاضها، كما حدث في فرنسا، بل أنها قامت بالعنف الاستعماري، على أساس هذه البنية الاجتماعية السابقة، وفي إطارها، وليس على أنقاضها" (عامل، 2013، ص 324).

الطائفية والفكر الطائفي

ليس بعيداً عن تحليل بنى البرجوازيات العربية التابعة ونمط الإنتاج الكولونيالي السائد في الوطن العربي انطلق مهدي عامل في تحليله للبنية الاجتماعية اللبنانية، بوصفها جزءاً من تلك البنية، "تحدد كونها بنية اجتماعية رأسمالية تربطها بالإمبريالية علاقة تبعية بنيوية تكوّنت، بتكوينها التاريخي نفسه، منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وما تزال تتطور فيها. وهذا النمط من الإنتاج الرأسمالي التبعية هو نمط إنتاج كولونيالي، بمعنى أنه شكل تاريخي مميز من نمط الإنتاج الرأسمالي" (عامل، 1989، ص 10).

تميّزت البنية الاجتماعية اللبنانية في ضوء هذا بسماط إضافية، خاصة في فيما يتعلق بأيدولوجية الطبقة البرجوازية المهيمنة فيها، حيث "أخذت الأيدولوجية البرجوازية شكلاً تاريخياً مميزاً هو شكل الأيدولوجية الطائفية، الذي تمارس فيه البرجوازية اللبنانية سيطرتها الأيدولوجية الطبقية" (عامل، 1989، ص 23).

الطائفية هنا، في مقاربة مهدي عامل الأولية المتأثرة بتعريف التوسير للأيدولوجية في مقالته المشهورة حول "الأجهزة الأيدولوجية للدولة" هي "شكل النظام السياسي والنظام الأيدولوجي الذي فيه تمارس البرجوازية الكولونيالية اللبنانية سيطرتها الطبقية" (عامل، 1989، ص 23) وفي ذات المقاربة يبرز في تحليل مهدي عامل للقضية الطائفية دور البرجوازية الإمبريالية "الحريصة على ديمومة الطائفية كنظام سياسي وأيدولوجي لسيطرة البرجوازية الكولونيالية اللبنانية، حرص هذه الطبقة المسيطرة عليها، لأنها الشكل الذي تتأمن فيه ديمومة العلاقة بين الاثنين" (عامل، 1989، ص 24).

منهجياً تتواصل صرامة مهدي عامل ووضوحه المعهودين في تحليله للقضية الطائفية والفكر الطائفي، حيث يشير إلى "أن ربط الأيدولوجية الطائفية ببنية علاقات الإنتاج الكولونيالية، من حيث هي شكل تاريخي مميز من الأيدولوجية البرجوازية خاص بهذه البنية، له فضيلة منهجية كبرى، هي أنه يضيء لنا الأساس المادي لهذه الأيدولوجية ويحدد طابعها الطبقي البرجوازي، وهذا الأساس ليس بالطبع الإلتزام الطائفي، أو تعدد الطوائف بحسب اللغة البرجوازية السائدة" (عامل، 1989، ص 24). فوجود ما يسمى ب (الطوائف) في لبنان، حسب تحليل مهدي عامل المادي هو "نتيجة تاريخية سياسية لممارسة البرجوازية اللبنانية سيطرتها الطبقية على طبقات الشعب اللبناني الكادحة، أو بتعبير آخر: إنّ وجود (الطوائف) ليس سابقاً على وجود هذه البرجوازية في موقع السيطرة الطبقية، بل هو بالعكس نتيجة تاريخية لها" (عامل، 1989، ص 119).

وفي ذات سياق الضرورة المنهجية التي يتناول فيها مهدي عامل قضايا الواقع العربي، واللبناني كجزء من هذا الواقع، بالانطلاق من النظر في/ وتحليل البنية الاجتماعية الرأسمالية في تمييزها الكولونيالي، يؤكد عامل في تشخيصه لمشكلة الطائفية على "اعتماد منهج التحليل الطبقي (التحليل الماركسي) في هذه المعالجة، لسبب بسيط هو أنّ البنية اللبنانية هي بنية طبقية رأسمالية متميزة، وتميّزها الكولونيالي يعني ارتباطها التبعية البنيوي بالإمبريالية... والسؤال الذي طرح على ماركس في مجال فهم البنية الاجتماعية الرأسمالية: هل نجد في الماضي مفتاح فهم الحاضر وسره؟ أم أننا، بالعكس، نجد في هذا الحاضر مفتاح فهم الماضي وسره؟ أجاب ماركس عليه: إنّ الحاضر هو سر الماضي ومفتاح فهمه" (عامل، 1989، ص 282) وبناءً عليه يفكك مهدي عامل أبرز الأطروحات السائدة لتفسير ظاهرة الطائفية، فيرفض جعل "نظام الملل الذي كان قائماً في العهد العثماني مبدأً لتفسيراً لظاهرة كالطائفية هي ملازمة للبنية الراهنة للمجتمع اللبناني في تمييزها كبنية رأسمالية معينة، ويرفض النظر في هذه البنية المرتبطة ارتباطاً تبعياً بالإمبريالية، التي يستلزم النظر فيها، بالضرورة، اعتماد المفاهيم العلمية الماركسية، بعين بعض المفاهيم الخلدونية، كالعصبية التي تجد في البنية الاجتماعية القبلية حقل تكوّنها وتحركها التاريخي" (عامل، 1989، ص 282).

وأوليات الفكر المادي هنا هي "أنّ جذور أي ظاهرة اجتماعية، كالطائفية أو غيرها، هي جذور مادية. بمعنى أنها تمتد في القاعدة المادية للبنية الاجتماعية القائمة في حاضرها الراهن، لا في القاعدة المادية لبنية اجتماعية سابقة، أي بالية" (عامل، 2003، ص 177) ولهذا التفسير المادي للتاريخ الاجتماعي فضيلة مهمة تتمثل في "أنه يفتح في التاريخ نافذة التغيير، وي طرح هذا التغيير، لا كإمكان وحسب، بل كضرورة تتحقق في صراع طبقي، وبصراع طبقي، يدرك أنّ من شروط الثورة أن تدخل القوى المنتجة في علاقة من عدم التلاؤم مع الأطر المادية التي فيها تتطور، والتي هي بالتحديد، علاقات الإنتاج" (عامل، 2003، ص 284).

تحليل مهدي عامل للقضية الطائفية يمضي أبعد وأعمق، خاصة حين يصل في حفريات التحليلية النقدية للفكر الطائفي إلى الأسس التكوينية الأولى للمشكلة، أو المستوى الأساسي المحدد بلغة مهدي، ذلك أن "مشكلة الطائفية، في شكل طرحها هذا، هي مشكلة خاصة بالأيدولوجية البرجوازية الكولونيالية اللبنانية، والأساس الأيديولوجي (الطبقي البرجوازي) لهذا الطرح هو تغيب الاقتصادي في البنية الاجتماعية اللبنانية، من حيث أن هذا الاقتصادي يعني بنية علاقات الإنتاج، ومن حيث أن بنية هذه العلاقات الطبقية هي بنية كولونيالية لا يمكن النظر فيها إلا في بنية علاقة التبعية البنوية بالإمبريالية. فتغيب ذلك الاقتصادي يقود إذن بالضرورة إلى تغيب علاقة التبعية هذه. بهذا التغيب تحل (الطوائف) محل الطبقات في تحديد البنية الاجتماعية اللبنانية التي تظهر حينئذٍ مظهر (مجموعة من الطوائف) لا يضمها سوى إطار سياسي خارجي (الدولة) يقوم بوظيفته الطبقية على أحسن وجه (في تأمين ديمومة إعادة إنتاج العلاقات الكولونيالية القائمة). على ذلك الأساس تتحدد (الطائفية) التي هي وليدة ذلك التغيب الاقتصادي (علاقات الإنتاج) من حيث هي كيان اجتماعي مستقل، جوهر يتماثل بالية خاصة به. قد تكون عند البعض الدين، وعند البعض الآخر العصبية، أو علاقة القرابة، أو الملة. أما في زمنها الفاشي العنصري، فإن تلك الأيديولوجية (الطائفية) تردّ تلك الغلبة أو الهيمنة إلى حق إلهي ملازم، منذ بدء التاريخ، بل قبله، ل (الطائفة المارونية) والتي هي لبنان الجوهر" (عامل، 1989، ص 291).

أزمة حركة التحرر الوطني العربية

تناول مساهمات مهدي عامل في سياق إعادة بناء حركة التحرر الوطني العربية بحثاً مؤتمراً شاملاً كما يشير الدكتور هشام غصيب في خاتمة بحثه حول "نظرية الحزب لدى مهدي عامل" (غصيب، 2003)، ومساهمة هذه الورقة البحثية هنا تسلط الضوء على راهنية تحليل مهدي عامل لحركة التحرر الوطني العربية، ونقده لأزمته، ضمن سؤال الراهنية المحوري الذي تعالجه الورقة. أزمة حركة التحرر الوطني العربية في مرحلتها التاريخية حسب مهدي عامل ليست أزمة قيادتها الطبقية البرجوازية فحسب، بل هي أيضاً أزمة البديل الثوري لهذه القيادة. وقد يكون الأمر طبيعياً -حسب مهدي عامل- أو حتى ضرورياً أن تقود البرجوازيات العربية حركة التحرر الوطني إلى مأزق هو نتيجة تاريخية لسيروية التناقض المأزقي الذي هي فيه، بين أن تكون في موقع القيادة في هذه الحركة، من حيث هي في ضرورتها النظرية، أي في آليتها الداخلية، حركة التحويل الثوري لعلاقات الإنتاج الكولونيالية القائمة، والانتقال منها إلى الاشتراكية، وبين أن تعمل، في ممارستها الطبقية، ومن موقع وجودها في السلطة كطبقات مسيطرة على الحفاظ على هذه العلاقات من الإنتاج وتأييدها، من حيث هي توفر لها، بتجديدها، القاعدة المادية لتجدد سيطرتها الطبقية وتجدد علاقة التبعية البنوية بالإمبريالية" (عامل، 2013، ص 19).

لكن تحليل الأزمة بنويماً لا يكفي لتحليل كافة أبعادها، خاصة في ظل محورية البعد السياسي في منهجية مهدي عامل النقدية التحليلية، من حيث "هو الصراع الطبقي" كما ينتبه هشام غصيب في مصدر سابق، لذلك كان من غير الطبيعي إطلاقاً حسب مهدي عامل "أن يظل البديل الثوري في حركة التحرر الوطني العربية في أزمة متجددة لا يستطيع إيجاد الحل الصحيح لها، وهذه الأزمة هي بالدرجة الأولى أزمة سياسية، بمعنى أنها أزمة الخط السياسي الذي تسير فيه الأحزاب والتنظيمات التي يفترض فيها أن تكون هذا البديل الثوري. فما زالت هذه الأحزاب والتنظيمات، متخلفة في ممارساتها السياسية عن الفهم الصحيح للطبيعة التاريخية لحركة التحرر الوطني وآليتها الداخلية، بل إنها، في كثير من هذه الممارسات، لا تزال أسيرة المواقع المقلوبة لأيدولوجية البرجوازية بالذات، تنزلق إليها في فصلها الصراع الطبقي عن الصراع الوطني" (عامل، 2013، ص 20).

مهدي عامل يذهب عميقاً في تحليل ونقد جدل البنوي والسياسي، ثم جدل الاجتماعي والوطني في أزمة حركة التحرر الوطني العربية، وذنبه ممارساتها السياسية المعبرة عن استحالة التوفيق بين سعيها للتحرر من علاقة التبعية البنوية للإمبريالية من جانب، والعمل على تعزيز قاعدتها المادية في وجود بنية علاقات الإنتاج الكولونيالي من جانب آخر، حيث "لا اختلاف بين الموقف من الإمبريالية والموقف من علاقات الإنتاج، فذاك يتحدد بهذا الشكل الذي هو به يحدده، والعكس بالعكس. فليس العداء للإمبريالية في حقيقته سوى الشكل الوطني الذي يظهر فيه الصراع الطبقي ضد الطبقة المسيطرة" (عامل، 2013، ص 385).

أزمة حركة التحرر الوطني العربية في تحليل مهدي عامل إذن هي أزمة مركبة (بنوية/سياسية)، وهذا هو بالتحديد "معنى وجود الحركة التحررية في مأزق، إنه انسداد الأفق نفسه في سيرورتها التاريخية" (عامل، 1979، ص 42) ولا يكتفي مهدي عامل بالتحليل النظري المجرد، رغم أهمية ومتانة ذلك التحليل، بل يحفر في جذور ومصائر الأزمة في التجربة المعاشة من خلال تناول نموذجين اثنين: نموذج التجربة الناصرية، ونموذج الحزب الشيوعي اللبناني.

ففي تناوله للنموذج الأول يشير مهدي عامل إلى أن "الفشل الضروري للبرجوازية الصغيرة في قيادة حركة التحرر الوطني هو في الوقت نفسه فشل "الأيدولوجية القومية" - من حيث هي في جوهرها أيديولوجية برجوازية مهما تلونت بألوان مختلفة تتراوح فيها من الفاشية حتى اليسارية المتمركسة أو المنتهرة - في أن تكون أيديولوجية الحركة التحررية الوطنية. ذلك الفشل تحقق في ضرورته التاريخية على مدى ربع قرن من النضال الجماهيري الواسع ضد الإمبريالية في "التجربة الناصرية"، عبر سيرورة تحول العناصر الوطنية المتقدمة من البرجوازية الصغيرة إلى فئة من البرجوازية الكولونيالية المتمددة" (عامل، 1979، ص 45).

وفي تناوله للنموذج الثاني يتناول مهدي عامل بالنقد والتحليل "الخطأ في موقف الحزب (الشيوعي اللبناني) من القضية الفلسطينية سنة 1948، رغم كون الاتجاه العام لسياسته (أي الحزب) في مناهضة الإستعمار ومشاريعه العدوانية صحيحاً وضرورياً، ذلك الخطأ لا يكمن في إهمال الحزب (لوجه القومي) لهذه القضية بقدر ما يكمن في عدم رؤيته العلاقة الداخلية بين القضية الفلسطينية وحركة التحرر الوطني العربية، حيث لم يفتن الحزب إلى أن فلسطين، وإن كانت في المرحلة الأولى هدفاً بذاته في خطط الإستعمار والصهيونية، فالمراد من وراء تحقيق هذا الهدف بالدرجة الأولى، اتخاذ قضية فلسطين منطلقاً للجم وضرب حركة التحرر الوطني العربية التي انطلقت بقوة بعد الحرب العالمية الثانية، وأخذت تهدد مواقع السيطرة الإستعمارية في بقعة يختزن جوفها أكثر من نصف احتياطي البترول المكتشف في العالم، وتشكل موقعاً استراتيجياً هاماً لوصول الغرب الإستعماري بآسيا الجنوبية الشرقية والشرق الأقصى، والإتحاد السوفييتي في الجنوب، أي أن الحزب لم يستطع أن يقدر، كما ينبغي، الأبعاد الحقيقية السياسية والقومية التي يمكن أن يؤدي إليها على المدى البعيد نجاح المؤامرة على فلسطين بإنشاء كيان مصطنع على أرضها. بالإضافة إلى أن الخطأ الذي ارتكبه الشيوعيون سنة 1948 (بقبولهم قرار التقسيم) قد سمح للرجعية العربية بالنجاح في عزلهم وفي إظهار موقفهم من القضية الوطنية بعامه، والقضية الفلسطينية بخاصة، على غير ما هو عليه فعلياً" (عامل، 1979، ص 110).

وأزمة حركة التحرر الوطني العربية في سياق هذا التحليل وفي خاتمته هي أزمة الحركة الثورية فيها، بل هي في أزمة لأن الحركة الثورية في أزمة، لأن "ميزة الحركة الثورية العربية، وميزة أحزابها، هي بعامه، قصورها الفاضح عن القيام بدورها في تدعيم أسس وجودها على قاعدة نهج ثوري صحيح هو نهج الطبقة العاملة في قيادة سيرورة التغيير الثوري. ميزة الحركة الثورية العربية أنها في أزمة. وأزمته هي في قصورها السياسي وقصور أحزابها عن قيادة هذه السيرورة. وأزمته هي السبب الرئيس في تعثر هذه السيرورة، إن لم نقل في تعطلها، وهي التي تسمح، بالتالي، بتأبيد أنظمة البرجوازية العربية" (عامل، 1990، ص 208).

طريق التحرر

أما طريق التحرر في المقابل، فهي بالضرورة طريق الصراع الطبقي من حيث "هو هو الصراع الوطني في بنائنا الاجتماعية الكولونيالية، وإن آلية التحرر من الإمبريالية هي هي آلية التحرر من الرأسمالية التبعية، ولا سبيل إلى الفصل بين الاثنين، أو بين الاثنين، فحركة التحرر الوطني ليست حركة انتقال إلى مرحلة تاريخية قائمة بذاتها، سابقة على مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية، ومستقلة عنها، إنها -بالعكس- حركة هذا الانتقال نفسه إلى الاشتراكية" (عامل، 2011، ص 96).

سؤال الراهنية.. عود إلى البدء

كل ما سبق كان عرضاً مكثفاً لقراءة مهدي عامل المركبة للواقع بأبعاده المتشابهة، وهو عرض شكّل القسم الأول من هذه الورقة بهدف التأسيس للقسم الثاني منها، والذي يتناول قراءة القراءة "العالمية" في ضوء الواقع المتغير والجديد، واقع ما بعد مهدي عامل، وقراءة الواقع هذا في ضوء ما قدمه مهدي عامل من تنظير ونقد وتحليل، على قاعدة جدل الفكر والواقع إياها، ليتم الوصول بالقراءة الحفرية إلى جذر الإشكال الأول: سؤال الراهنية، راهنية الفكر والمنهج هنا والآن. فما الذي تغير في الواقع بعد رحيل مهدي عامل؟

هنا والآن.. وما بعد الآن

سمة الواقع الحديث والمعاصر هي سمة التغيرات السريعة والمتلاحقة، وليس من السهل، بل ليس من أهداف هذه الورقة الإحاطة بجوانب التغير كلها في الواقع خلال العقود الثلاثة المنصرمة، لكن المطلوب هو تناول مفاصل كبرى محددة في هذا الواقع المتغير في ضوء زوايا النظر التحليلية الثلاثة التي قرأ مهدي عامل "واقعه" من خلالها، وهي: نمط الإنتاج السائد في العالم وفي الوطن العربي، والقضية الطائفية والفكر الطائفي، وأزمة حركة التحرر الوطني العربية، بالإضافة إلى تناول قدرة العتاد النظري والجهاز المفاهيمي لمهدي عامل على الاستجابة الراهنة لتحدي تلك التغيرات.

ومن باب تحديد أبرز مفاصل التغيرات خلال العقود الثلاثة الماضية، بالإمكان البدء بلحظة/مفصل انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية الرسمية في أوروبا الشرقية (سابقاً)، ثم ما ترتب على ذلك من تبدلات في موازين القوى الدولية والإقليمية، نتج، ولا يزال ينتج عنها، تحولات اقتصادية وسياسية للوطن العربي منها نصيب كبير، ابتداءً من حرب الخليج الثانية، ووصولاً إلى الحروب الأهلية (الطائفية/المذهبية) في أكثر من قطر عربي، مروراً بانهيار حركة التحرر الوطني الفلسطينية بعد منعطف مدريد/أوسلو، والاحتلال الأمريكي للعراق، وما عُرف بأحداث "الربيع العربي" وتداعياتها على أكثر من صعيد.

نمط الإنتاج الرأسمالي العولمي

صحيح أنّ انهيار الاتحاد السوفييتي "والتحولات التي طالت مجمل الدول التي جرّبت أشكالاً معينة من الاشتراكية قد أدّى إلى تبديل في ميزان القوى العالمي، وحرمان للحركة الديمقراطية، الوطنية والعمالية، من نقاط ارتكاز كانت تستند إليها بصورة متبادلة، ولكن: هل يعني ذلك (نهاية التاريخ)؟ وهل انتهينا من التناقض بين العمل ورأس المال؟" (كولان، 1997، ص 31).

ذلك السؤال الذي طرحه جاك كولان يشكّل حجر الزاوية في تحليل طبيعة التغيرات في مستوى نمط الإنتاج الرأسمالي، فالواقع صار أكثر تعقيداً وتركيباً، لكن على ذات الأسس التي تحكم منطق تطور وحركة رأس المال، والجديد هنا هو أنّ "القيود التي تُفرض على الشعوب والدول باسم هذا المنطق تتسم كلها بقانون المال من أجل المال وليس من أجل البشر، وهي تؤدي إلى تفاقم تبعية الأمم وانتشار الفقر واستبعاد وتهميش شرائح واسعة من الناس لصالح جوارح المال المحليين والعالميين، وتستمر، بأشكال مختلفة، وطأة القوة العسكرية بعد أن تمحورت الآن حول الخطر القادم من الجنوب" (كولان، 1997، ص 31).

ما حدث إذن هو عولمة للرأسمالية الامبريالية، أو "كوكبية" بلغة اسماعيل صبري عبد الله (عبد الله، 1997، ص 79)، وهي عولمة زادت، وتزد، من تبعية نمط الإنتاج الكولونيالي لها، في تكوّنه التاريخي، وفي تطوره الراهن أيضاً، بحكم ارتباطه ارتباطاً تبعياً بنموياً بالإمبريالية في تحليل مهدي عامل.

وعلى الرغم من هذه التغيرات في نمط الإنتاج الرأسمالي وتحوله نحو العولمة وتمركز رأس المال العالمي، إلا أنّ نمط الإنتاج الكولونيالي في واقعنا العربي لم ينته، بل لم يقترب من نهايته حتى، والتحول الاشتراكي "الحتمي"³ الذي توقعه مهدي عامل لم يتم، بل أصبح أبعد منالاً، "والطريق إلى بناء عولمة اشتراكية متحضرة كبديل عن العولمة الوحشية الرأسمالية لا زال طويلاً" (أمين، 1997، 320) وطبيعة العلاقة البنوية (بوصفها علاقة وظيفية بين بنية وأخرى) التي تحكم تبعية نمط الإنتاج الكولونيالي للرأسمالية الإمبريالية في مرحلة عولمتها ازدادت حدة وعمقاً، فأيّ راهنية أكثر الحاحاً وضرورة من راهنية تحليل مهدي عامل لنمط الإنتاج الكولونيالي؟ بل أيّ تحليل سواه قادر (هنا والآن) على تفسير استمرارية ذلك النمط في المجتمعات العربية؟

الطائفية.. تعميم النموذج

في تحليل مهدي عامل للمشكلة الطائفية في لبنان توصل إلى تحديد جذور المشكلة، من خلال إضاءة الأساس المادي لها وتحديد طابعها الطبقي البرجوازي، وهذا الأساس ليس بالطبع الانتماء الطائفي، أو تعدد الطوائف بحسب اللغة البرجوازية السائدة، بل هو تغيبب الاقتصادي (علاقات الإنتاج) الذي يُظهر الطائفة بوصفها كيان اجتماعي مستقل، جوهر يتماسك بألية خاصة به. قد تكون عند البعض الدين، وعند البعض الآخر العصبية، أو علاقة القرابة، أو الملة. أمّا في زمنها الفاشي العنصري، فإن تلك الأيديولوجية (الطائفية) ترتد إلى حق إلهي ملازم، منذ بدء التاريخ، بل قبله.

وفي تحليل مهدي عامل أيضاً يبرز دور البرجوازية الإمبريالية الحريصة على ديمومة الطائفية كنظام سياسي وأيديولوجي لسيطرة البرجوازية الكولونيالية اللبنانية، حرص هذه الطبقة المسيطرة عليها، لأنّها الشكل الذي تتأمن فيه ديمومة العلاقة بين الاثنين.

فما الذي تغيّر في مشكلة الطائفية والفكر الطائفي بعد رحيل مهدي عامل؟

قراءة الواقع تشير إلى سلسلة تغيرات واضحة، ليس في ساحة المجتمع اللبناني التي كتب مهدي عامل حولها الكثير وحسب، بل في ساحة المجتمعات العربية كلّها، إلى هذا الحد أو ذاك. لكن الملفت للنظر أنّ تلك التغيرات جاءت متسقة مع تحليل مهدي عامل لطبيعة وجذور وتداعيات المشكلة الطائفية والفكر الطائفي بوصفه شكلاً للنظام السياسي والنظام الأيديولوجي الذي فيه تمارس البرجوازية الكولونيالية سيطرتها الطبقة.

³ أحاول تقديم نظرة نقدية في مسألة "حتمية" التحول الاشتراكي ضمن أطروحتي للدكتوراه.

الخطاب الطائفي.. عنوان المرحلة وطبقات التوظيف

الخطاب الطائفي في كثير من البلدان العربية وبعض بلدان الإقليم "الإسلامية" المجاورة، هنا والآن، لدى الأنظمة الحاكمة ووكلائها، بات عنوان المرحلة، ويتخذ الكثير الأشكال اللاتاريخية: الدينية والمذهبية والإثنية (العرقية) في الأساس، مع تميز خاص للطائفية المذهبية: السنية/غير السنية في الدرجة الأولى، التي ترتد إلى نقيضها الشيعي في الغالب، وإلى نقائص أخرى أبرزها النقيض العلوي في أحيان أخرى، كما هو الحال في خطابات بعض الأنظمة والجماعات التكفيرية الدائرة في فلكها.

في حالة خطاب تلك الأنظمة والجماعات التكفيرية يبرز البعد الطائفي كبعد مؤسس ومهمين على ذلك الخطاب، ويؤول الصراع في كافة تفاصيله إلى صراع بين "أهل السنة والجماعة" وحماة حماهم من جانب، والمرتبدين وحلفائهم من أعداء السنة والدين، وما أكثرهم!، من جانب آخر، وفي طليعة هؤلاء (الشيعية المجوس، والعلويين النصيريين، الدروز، العلمانيين، الشيوعيين، الليبراليين، اليزيديين، النصارى الصليبيين من أهل البلد فقط... الخ)، وتغيب/تُغيب (إسرائيل) والحركة الصهيونية والاحتلال الأمريكي والإمبريالية العالمية في بُعد الصراع الوطني أولاً، تماماً كما تغيب/تُغيب الطُغم الرجوازية الحاكمة المرتبطة بـ، والوكيلة لمراكز القوى الاستعمارية الرأسمالية في بعد الصراع الطبقي الاجتماعي.

ذلك المستوى من الخطاب الطائفي لا يقتصر على التغلغل إلى منظومة الوعي الجمعي المراد ترتيبه وإعادة تشكيله بما يخدم تأييد حكم الأنظمة وديمومة علاقات التبعية الكولونيالية مع المركز الرأسمالي العالمي، رغم أهمية ومركزية ذلك، فهذا الخطاب الطائفي يتم توظيفه بشكل لا سابق له في مخططات تفتيت الوطن العربي وإعادة رسم جغرافيته السياسية على ذات الأسس الطائفية (المذهبية والأثنية) بما يضمن تحقيق الهدفين الأهم للذين وجهها السياسات الاستعمارية الغربية منذ عقود: أمن "إسرائيل" ونفط العرب.

فأي راهنية أكثر الحاحاً من راهنية اشتغالات مهدي عامل المبكرة والرائدة في تحليل المشكلة الطائفية؟ وأي تحليل حالي للأيديولوجية الطائفية والخطاب الطائفي اقترب من قلب المنهج العلمي الرصين والمتين ولم يتأثر، بهذه الدرجة أو تلك، بمنهجية مهدي عامل وتحليلاته؟ وأي احتياج أكثر من الاحتياج لذلك التحليل الطبقي الذي مارسه مهدي عامل، بوصفه "لا يفاضل بين طائفة وأخرى، أو بين وعي طائفي وآخر، ما دام ينطلق، في تحليل الصراع وأطرافه، من مواقع هذه الأطراف في حقل الصراع الطبقي، ومن وضع حركة هذا الصراع نفسه في الأفق التاريخي للسيروية الثورية، على قاعدة فهم الطائفية كنظام سياسي رجوازي، وتحليل الممارسة الطائفية للصراع الطبقي بوصفها ممارسة بوجوازية، سواء أقامت بها جماعات اسلامية أو مسيحية؟" (عامل، 2003، ص 300).

أزمة حركة التحرر الوطني العربية

لا يكتمل مثلث تحليل الراهن إلا بقراءة واقع حركة التحرر الوطني العربية، حيث اكتسب مشروع مهدي عامل الفلسفي معناه ابتداءً من ترابط وجدل علاقات تفسير الواقع والعمل على تغييره، فلا معنى ولا جدوى من الاكتفاء بفهم وتفسير الواقع إذا لم يرتبط ذلك بامتلاك مشروع التغيير لذلك الواقع، ومسألة "الاشتراكية في الدرجة الأولى مسألة سياسية، مسألة الحاجة إلى نوع من التنظيم السياسي المباشر وليس التنظيم الذهني المجرد، من حيث هي مشروع اجتماعي سياسي لقوى اجتماعية وسياسية تسعى في سبيل التغيير، وبالتالي الأولوية هنا ينبغي أن تكون للمشروع، للألية، للسيروية حسب تعبير مهدي عامل، وليس للنموذج" (نعمة، 1997، ص 361).

مهدي عامل الذي حلل بعمق لاقت أزمة حركة التحرر الوطني العربية، في ضوء وعيه لما يواجه تلك الحركة عموماً، والماركسية خصوصاً من تحديات، وعلى قاعدة أن تلك الحركة، من حيث هي "حركة ممارسة الجماهير العربية كفاحها ضد الإمبريالية في هدف قطع علاقة التبعية البنيوية بها، تعاني من أزمة مزمنة، هي في نهاية التحليل أزمة قيادتها الطبقية الرجوازية المتجددة، وهي بالتالي، وفي الوقت نفسه، أزمة القوى الاجتماعية والسياسية النقيض التي يدفعها موقعها الطبقي الفعلي في علاقات الإنتاج الكولونيالية إلى أن تكون في موقع القيادة الطبقة من هذه الحركة التحررية، لكنها تبقى عاجزة، في ممارستها الصراع الطبقي، عن أن تفرض نفسها كقيادة ثورية هي بديل تلك القيادة الرجوازية، ...، ذلك العجز الناتج عن التناقض القائم بين طبيعة هذه الحركة التي هي، في آليتها الداخلية، بالضرورة حركة انتقال إلى الاشتراكية، من حيث هي حركة تحرر وطني من الإمبريالية، وبين المصالح الطبقة للرجوازية المسيطرة التي هي في قيادتها" (عامل، 1979، ص 39)، مهدي عامل صاحب هذا التحليل العميق الملفت لأزمة حركة التحرر الوطني العربية، هل غادرت تلك الحركة مساحات أزمتها (البنيوية/السياسية) المشار إليها في تحليله إياه؟ وهل

انتهى ذلك التناقض بين طبيعة تلك الحركة وبين المصالح الطبقية لقيادتها؟ وإلى أين وصلت قيادتها بها في العقود الثلاثة الأخيرة؟ قراءة واقع حركة التحرر الوطني العربية، هنا والآن، يشير إلى استمرار أزمتها البنوية والسياسية العميقة أكثر من أي وقت مضى، وكما قام مهدي عامل بتحليل نموذجي "التجربة الناصرية" و"الحزب الشيوعي اللبناني" خلال واقعه المنصرم، نقوم بتسليط الضوء على نموذجين اثنين من واقعنا الراهن، لنفحص مدى راهنية التحليل العاملي: نموذج حركة التحرر الوطني الفلسطينية، ونموذج حركات التحرر الوطني في بلدان ما عرف بـ "ثورات الربيع العربي"، بالإضافة إلى نموذج العراق خلال وبعد الاحتلال الأمريكي.

حركة التحرر الوطني الفلسطينية.. من الثورة إلى السلطة

النموذج الأكثر كثيفاً ووضوحاً لأزمة حركة التحرر الوطني العربية يتمثل بحركة التحرر الوطني الفلسطينية، الذي تعبر عنه منظمة التحرير الفلسطينية، بكافة فصائلها، ذلك أنّ هذه الحركة تقع في قلب القضية/المفصل الذي تتشابك عنده مستويات الصراع الوطني والاجتماعي بكل تعقيداتها، والمفترض، نظرياً على الأقل، أن تمثل، أي هذه الحركة، رأس حربة الجماهير العربية في كفاحها ضد الإمبريالية العالمية والمشروع الصهيوني، لكن، وبحكم سيطرة قيادة برجوازية صغيرة على مفصل صنع القرار فيها، وبحكم خط سياسي متذبذب حكم برنامجها وتحالفاتها، أي بحكم أزمتها البنوية والسياسية بوصفها جزءاً أصيلاً من حركة التحرر الوطني العربية التي تعاني من ذات الأزمة، بحكم ذلك كله: أين وصلت تلك الحركة؟ أو إلى أين أوصلتها أزمتها؟؟

رغم أنّ بدايات التحول من خطاب "الثورة" إلى خطاب "السلطة" ظهرت في سبعينات القرن الماضي، من خلال البرنامج المرحلي الذي طرحته الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وهي فصيل ماركسي لينيني رئيس في منظمة التحرير الفلسطينية، وهنا المفارقة الكبرى!، إلا أنّ ذلك التحول في الخطاب/الأزمة وصل ذروته في دورة المجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في الجزائر نهاية ثمانينات القرن الماضي، من خلال تبني منظمة التحرير الفلسطينية لوثيقة إعلان الاستقلال، والبرنامج السياسي المنبثق عنها، برنامج السلام الفلسطيني.

ذروة الخطاب/الأزمة كانت بداية الانهيار الفعلي لمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها حركة تحرر وطني، وبداية تحولها إلى "نظام" سياسي وطبقي في الضفة الغربية وقطاع غزة ابتداءً من سنة 1994، تنوياً لاتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة "إسرائيل" المتعلق بإقامة "السلطة الوطنية الفلسطينية". وأي تحليل لتجربة ذلك الانتقال على مدار أكثر من عقدين سيلحظ بوضوح عال كيف تحولت القيادات البرجوازية الصغيرة في مرحلة الثورة إلى قيادات طبقية برجوازية كولونيالية تابعة في مرحلة السلطة، وكيف تحول الخطاب "الثوري" المتذبذب إلى خطاب "مسالم" متماسك، وكيف وصلت "القضية الفلسطينية" هنا والآن إلى ما وصلت إليه.

الربيع العربي.. من فرصة تاريخية إلى جواب مؤجل

النموذج الثاني الذي يستحق تسليط الضوء عليه في تحليل أزمة حركة التحرر الوطني العربية هو نموذج الحركات التحررية العربية، اليسارية منها على وجه التحديد، في البلدان العربية التي شهدت، ولا تزال، أحداث ما سمي بـ "ثورات الربيع العربي": تونس، ومصر، واليمن، وسوريا، وليبيا، بالإضافة إلى النموذج العراقي لحظة الاحتلال الأمريكي وما بعدها.

في النموذج العراقي ليس المراد هنا تحليل أزمة النظام العراقي ما قبل سقوط بغداد، فذلك الأمر يحتاج مقارنة من نوع مختلف ليس هنا مجالها، لكن المراد هو إبراز أزمة حركة التحرر الوطني العراقية المصنفة، إلى هذا الحد أو ذاك، على يسار على ذلك النظام، ذلك أنّ لحظة الغزو الأمريكي/البريطاني للعراق التي شهدت انهياراً كبيراً للنظام، شكلت فرصة تاريخية لحركة التحرر الوطني العراقية لقيادة حركة المقاومة العراقية للاحتلال الأمريكي وإعادة صياغة خطابها التحرري على قاعدة وحدة الهم الوطني والاجتماعي، والتأسيس لتحول اشتراكي حقيقي من بوابة مواجهة الاحتلال وخططه الاستعمارية في العراق والمنطقة، لكن عوضاً عن ذلك شهدت الساحة العراقية فراغاً هائلاً امتلأ بالصراعات الطائفية من جانب، وتنافساً على تقاسم "غنائم" السلطة الجديدة من جانب آخر.

نفس الملاحظة تبرز عند النظر إلى أحداث ما سمي بـ "ثورات الربيع العربي"، وبغض النظر عن جملة الأسباب الكامنة وراء تفجرها، فقد شكلت، كذلك، فرصة تاريخية لحركات التحرر الوطني العربية لتجاوز أزمتها البنوية والسياسية نحو الالتحام بحركة الجماهير العربية المطالبة بالعدالة الاجتماعية والتحرر الوطني والسياسي، لكن مآلات تلك الأحداث أظهرت عمق أزمة حركات

التحرر الوطني العربية، حيث انتهت تلك الأحداث، نسبياً، بإعادة انتاج أنظمة البرجوازية الكولونيالية التابعة في تونس ومصر، وحروب طائفية وقبلية طاحنة في اليمن وليبيا، وتمكين إقليمي "خليجي تركي إيراني في الأساس" ودولي "أمريكي بريطاني في الأساس" للجماعات الإرهابية والتكفيرية في العراق وسوريا، بهدف القضاء على "الخطر الاستراتيجي" للقوة العسكرية السورية، بعد أن تم تحييد القوة العسكرية المصرية، وإنهاء القوة العسكرية العراقية، وإعادة تقسيم "سوريا" إلى دويلات "طائفية" إثنية ومذهبية تحول دون وحدتها السياسية في المستقبل، بما يعزز تحقيق الأهداف القديمة/الجديدة لمنظومة الاستعمار الغربي الإمبريالي في الوطن العربي: أمن "إسرائيل" و"نفط العرب".

فهل ثمة راهنية أكثر عمقاً والحاكاً من راهنية تحليل مهدي عامل لأزمة حركة التحرر الوطني العربية، في أبعادها البنوية والسياسية؟ وهل ثمة تغيير طرأ على بنية قيادة تلك الحركة البرجوازية الكولونيالية، ليتغير، بالتالي، خطها السياسي نحو تمثيل الجماهير العربية العريضة، بدل تمثيل مصالحها "أي القيادة" الطبقية المتجددة؟ أو بلغة أخرى: هل انتقلت الحاجة/الضرورة لمنهج التحليل المادي "الجدلي والتاريخي" الذي مارسه مهدي عامل في تحليل واقع حركة التحرر الوطني العربية ونقد أزمته المزممة؟؟ قراءة واقع حركة التحرر الوطني العربية تشي بعكس ذلك تماماً!

أي راهن.. وأي راهنية؟؟

الراهن، الآن وهنا، هو الراهن العربي، الذي هو جزء من راهن عالمي أكبر. وهو راهن تم تناوله، على مرحلتين، من خلال زوايا نظر ثلاثة مترابطة ومحددة: نمط إنتاجه، ومشكلته الطائفية، وأزمة حركة التحرر الوطني فيه. المرحلة الأولى، مرحلة مهدي عامل، كان "راهنها" نمطاً كولونيالياً تابعاً من أنماط الإنتاج الرأسمالي، وكانت مشكلتها الطائفية، في لبنان بشكل خاص، مشكلة أيديولوجية الطبقة البرجوازية المهيمنة التي تعمل على تغييب الاقتصادي (علاقات الإنتاج)، فكانت "الطوائف" نتيجة تاريخية سياسية لممارسة تلك البرجوازية سيطرتها الطبقية، وكانت أزمة تحررها الوطني أزمة بنوية سياسية تتمثل في طبيعة قيادتها البرجوازية "الصغيرة بدائية ثم الكولونيالية تالياً" وفي خطها السياسي غير المتقاطع مع حركة الجماهير العربية في كفاحها ضد الامبريالية.

المرحلة الثانية، مرحلة ما بعد مهدي عامل، مرحلة "هنا والآن" وما بعد الآن، لا يزال "راهنها/راهننا" نمطاً كولونيالياً تابعاً من أنماط الإنتاج الرأسمالي العالمي الذي ازداد توحشاً في مرحلته الامبريالية العولمية/الكوكبية، ومشكلتها الطائفية امتدت أفقياً وعمودياً: أفقياً اتسعت وتعممت لتشمل الكثير من البلدان العربية لتغدو عنواناً لصيقاً بالمرحلة، وعمودياً تعمقت "دينياً ومذهبياً وإثنية وقبلية" في طبقات تزداد تعقيداً من حيث التوظيف السياسي المتجاوز لضمان استمرارية "النظام" وديمومة علاقات التبعية في بنيته هنا أو هناك، إلى ضمان إعادة الترسيم الجيوسياسي الجديد للوطن العربي والأقاليم المحيطة وديمومة شبكة أنظمة إقليمية كولونيالية تابعة، وأزمة حركة تحررها الوطني البنوية والسياسية لم تبق على حالها، بل انتقلت إلى فضاءات مركبة من العجز والفشل، عجز بنيوي مزمن في قيادتها البرجوازية، وفشل سياسي ملازم لخطابها، كشفته مفاصل تحول/لحظات فرصة تاريخية كان يفترض بها التأسيس لاستجابة مناسبة لتحديات التغير ومطالب الجماهير: لحظة حرب الخليج الأولى التي تبعث انهيار السوفييت وقادت إلى أوسلو في الحالة الفلسطينية، ولحظة سقوط بغداد مع الاحتلال الأمريكي للعراق، ولحظة ال "بوعزيزي" في تونس وما تلاها من لحظات عربية هناك وهناك.

راهننا، بالإضافة إلى كل ذلك، هو راهن "الإرهاب" الدموي الذي ضُخت في شرايينه مركبات الحقد والغرائز المذهبية والجهل المقدس والنفط الأسود والدولار، لتغدو الساحة العربية بؤرة الجذب الأكثر غرابة في التاريخ لشذاذ الآفاق من سائر أرجاء الكوكب، من المرتزقة، ومهووسي الجنس، وفقهاء الدم، وأدوات وكالات الاستخبارات الغربية والشرقية على حد سواء.

في سؤال الراهن إذن ثمة تحولات كثيفة، لكنها تحولات في الدرجة، ليبقى "نوع" الراهن على حاله، فماذا عن سؤال الراهنية؟ أو راهنية ماذا هنا والآن؟

أما الراهنية هنا والآن فهي راهنية "مهدي عامل": الفيلسوف والسوسيولوجي والمناضل الحزبي والمنظر السياسي، هي راهنية التنوير في مواجهة الإرهاب، والثورة الكانطية في مواجهة تخلف الفكر، وهي راهنية "الماركسية" بالضرورة، الماركسية التي تمثلها مهدي عامل نظرية وممارسة، ماركسية الفلسفة والعلم والثورة، وهي راهنية الفكر الجذري المسكون بصرامة المنهجية ودقة المفهوم وحدة النقد وعمق التحليل، وبالتالي هي راهنية المنهج المتين بعتاده النظري وجهازه المفاهيمي، أو راهنية "المخاطرة النظرية" بلغة مهدي، وهي في التحليل الأخير راهنية "التحدي والاستجابة" من حيث هي راهنية "الأزمة" المستمرة في مقابل راهنية "البديل"

الضروري، أو راهنية" يؤس الواقع" في مقابل راهنية "ضرورة التغيير".

في هذا المستوى من الراهنية تحتل الفلسفة، كما تمثلها مهدي عامل، المساحة الأهم، فهي راهنية الفلسفة بكل كثافتها، في عتادها النظري وجهازها المفاهيمي وأدواتها النقدية التحليلية، كما في ممارستها العلمية الثورية في قراءتها للواقع الاجتماعي، والثورية العلمية في انحيازها للإنسان في مواجهة القهر والاستغلال والتفاوت الطبقي.

في شقها الأول مكّنت الفلسفة النظرية مهدي عامل من قراءة الواقع العربي والعالمي قراءة علمية دقيقة، فاستطاع الوصول إلى طبقات المسكوت عنه "المطمور/المحرّم" في منظومتنا المعرفية من خلال الحفر العميق في جذور الواقع وأسباب أزمتها الزمنية، مستعيناً بجملة من "المفاهيمات المبتكرة، مثل: علاقة التحديد، علاقة السيطرة، حقول الصراع الطبقي، الحركة الانتبائية، الحركة الانجاذبية، الترابط التراكمي، الترابط الانصهاري، الممارسات الاقتصادية والأيدولوجية والنظرية والسياسية للصراع الطبقي، الزمن التكويني والزمن البنوي وزمن القطع، أجهزة الدولة الأيدولوجية، التميز والتكونن"، وبطريقة شديدة بها "أنموذجه الأنطولوجي الاجتماعي، ليس بالطريقة التحليلية الديكارتية لبنة لبنة، وإنما بالطريقة التركيبية التجميعية ذات الحركة اللولبية التصاعدية" (غصيب، 2003). في هذا المستوى كان مهدي عامل قطباً مركزياً من أقطاب التيار اللتوسيري بصفته "الشكل الأكثر تطوراً وعمقاً لماركسية عصره، كان ركناً مبدعاً يساهم أساسياً في تطويره وبنائه" (غصيب، 2003) كان فيلسوفاً مجدداً بكل ما تعنيه الكلمة، وهو الذي يقول: "إنّ علينا إنتاج الفكر الماركسي الذي به نفكر. وإنتاجه هذا هو إعادة إنتاج له في تمييز كونيته. وتمييزه هذا يكون بمجابهة واقعنا التاريخي الاجتماعي الذي هو واقع الصراع الطبقي في حركة التحرر الوطني. وليس هذا الفكر جاهزاً قابلاً للتطبيق في كل زمان ومكان، وفي كل ميدان من ميادين المعرفة. عليه، بالعكس، أن يثبت، في كل آن، قدرته على التملك المعرفي لواقع ليس له فيه مكان مسبق" (عامل، 1990، ص 38).

وفي هذا المستوى لا زالت الفلسفة النظرية قادرة، بل الأكثر قدرة، على تقديم قراءة مختلفة للواقع العربي الراهن الذي تمت الإشارة إلى أبرز معالمه في الفقرات السابقة، ولا زالت القراءة المادية "الجدلية والتاريخية" لبنية وعلاقات رأس المال في مرحلته الامبريالية العولمية/الكوكبية هي القراءة الأقدر على التفسير وتقديم البدائل الإنسانية الواقعية، وما تلك "العودة" الأممية المحمومة إلى كتاب "رأس المال" لماركس عقب الأزمة المالية العالمية في محاولة لتحليل أسبابها وأبعادها إلا إشارة من بين مئات الاشارات⁴. في هذا المستوى إذن تغدو راهنية مهدي عامل "جواباً" على السؤال، لكنه جواب لا يكتمل إلا بشقه الثاني الآتي.

في شقها الثاني شكّلت الفلسفة العملية دليل ممارسة ومشروعاً للتغيير لدى مهدي عامل، الذي استلهمها كـ "سلاح ثوري" بلغة أستاذه الفيلسوف لوي التوسير، فـ "وقائع الصراع الطبقي تتمثل بالأفكار التي تتمثل بدورها عبر الكلمات، وفي المنطق العلمي والفلسفي الكلمات (المفاهيم، التصنيفات) هي أيضاً أدوات المعرفة، ولكن في النضال السياسي والفكري، الكلمات هي أيضاً أسلحة ومتفجرات" (التوسير، 1968).

ومهدي عامل في هذا المستوى كان "منظراً لحركة التحرر الوطني، ومنظراً بشكل خاص لفكرة محورية هي فكرة أزمة القيادة فيها، التي تحل بأن تأتي الطبقة العاملة إلى موقع القيادة البرجوازية الصغيرة التي تقود، وهو المنظور لفكرة التحول - السيرة - حين يقول إنّ سيرة التحرر الوطني هي سيرة التحول إلى الاشتراكية" (نعمة، 1997، ص 396). وهو هو مهدي عامل الذي كتب حول راهنية قضايا الحركة الثورية في عصره نصاً "حياً" كأنه يكتب الآن: "في ضوء التطورات السياسية العاصفة، المتعددة الاتجاهات التي شهدتها بلداننا في الحقبة الماضية، وفي ضوء ما تميزت به من أحداث كبرى، ومن معارك وحروب أهلية وحروب إقليمية، ومن تغيرات، نقترح تحديداً لأبرز القضايا وأكثرها اشتعلاً، وأكثرها ارتباطاً بالصراع السياسي والطبقي القائم، وأكثرها تأثيراً في مجرى تطور العملية الثورية، على النحو التالي:

- أولاً: المسألة القومية: وهي تشمل القضية الفلسطينية، وقضية تحرير الأراضي العربية المحتلة، وقضية التنمية وتحرير الثروات الوطنية، وقضية الوحدة العربية، وقضية التغيير الثوري.
- قضية السلطة وأشكالها، القديمة منها والجديدة.
- قضية أزمة الحركة الثورية. (عامل، 1990، ص 145).

في هذا المستوى يكتمل جواب الراهنية، راهنية المناضل الفيلسوف، وفيلسوف الممارسة الذي لا يحلق في فضاءات تجريدية

⁴ يمكن الرجوع إلى مئات الدراسات الحديثة في هذا السياق، مثل دراسات باري ك. جيلز، وجون بيلامي فوستر، وروبرت و. ماكشيسني، وروجر كيران، وتوماس كيني، وروبرت بيل، ودانييل سينجر، وبوريس كاجارلتسكي، وغيرهم.

مثالية، بل يعيش الواقع بكل تفاصيله، وينحاز بالمطلق إلى قضايا الجماهير وهموم الناس، ويتخذ موقعه الطبيعي/الطبيعي في مقدمة الحركة الثورية الحاملة لواء التغيير، تماماً كما لينين وروزا لوكسمبورغ وأنطونيو غرامشي وآخرين. فهل ثمة راهنية تفرض هكذا احتياج لنموذج مهدي عامل أكثر من راهنية الحالة العربية التي غاب فيها دور المثقف العضوي، أو تم "استتجاره" بوصفه "خبيراً" من قبل أنظمة قروسطية هنا، أو مؤسسات ودول مانحة حدائية هناك؟

ما قبل الخاتمة بقليل

النقد الرويوي لخطاب الإسلام السياسي

رغم مرور ثلاثة عقود على رحيل مهدي عامل، ورغم بروز خطاب حركات الإسلام السياسي في علاقته المؤسسية والمؤثرة في الواقع العربي الراهن، إلا أن مشروع مهدي عامل في رؤيته الثاقبة ونقده العميق لذلك الخطاب، والمتضمن في كتاب (نقد الفكر اليومي) الذي لم يكتمل بحكم اغتيال مهدي، يمثل "راهنية" من نوع خاص، تستحق الوقوف عندها والانطلاق منها والتأسيس عليها، وهي راهنية تتسم بعمق التحليل الذي يخترق طبقات ذلك الخطاب التأسيسية الأولى، ولا يكتفي بالوقوف عند سطحها الظاهر للجميع.

علاقة التبعية في خطاب الإسلام السياسي

الفكر الغيبي هو أساس خطاب الإسلام السياسي، و"تحديد التبعية قائم على قاعدة تغيب الاقتصادي الذي، بتغييبه، يتماسك الفكر الغيبي ويتسق. والاقتصادي المغيب هذا هو، بالضبط، نمط الإنتاج الرأسمالي الذي تم استبداله بالغرب، فلم يعد للتبعية، بهذا، معنى العلاقة بين نمطين أو أكثر من الإنتاج، يسيطر فيها واحد على الآخر، في شروط تاريخية محددة، أو بين أشكال مختلفة من نمط الإنتاج الواحد الذي هو، في مثالنا، نمط الإنتاج الرأسمالي. لم يعد للتبعية، في تعبير آخر، أساس اقتصادي هو الذي تقوم به، بل صار لها معنى العلاقة بين حضارتين أو ثقافتين، كل منهما هو جوهر قائم بذاته، في ثباته السرمدية" (عامل، 2011، ص 240).

تغيب التاريخ في خطاب الإسلام السياسي

كعاداته المنهجية القائمة على الاتساق المنطقي وسلاسة الانتقال من المقدمات إلى النتائج، يشير مهدي عامل إلى أن الفكر الغيبي المؤسس لخطاب الإسلام السياسي "بتغييبه الاقتصادي، بما هو نمط تاريخي محدد من الإنتاج، وباستبداله إياه بمفهوم ضبابي هو الحضاري، الذي ينحصر عنده في الثقافي أو العقدي، يفقد هذا الفكر كل قدرة على التفسير. أو للدقة، إنه بافتقاده الأدوات النظرية الضرورية للتفسير العلمي، يستبدل التفسير المادي التاريخي بتفسير غيبي، فيرد تلك السيطرة إلى طبيعة الغرب وجوهره الميتافيزيقي الثابت، بدلاً من أن يبحث عن أسبابها في الشروط التاريخية الخاصة بالآلية الداخلية لنمط الإنتاج الرأسمالي. والتفسير الغيبي ليس بتفسير، إلا في فكر ديني، هو في نهاية التحليل فكر سحري، وتفسير التاريخي بالجوهري ليس بتفسير، إلا في هذا الفكر الذي يستحيل به التاريخي عارضاً أو طارئاً، والعارض، بالطبع، إلى زوال. أما الجوهر فوحده الباقي" (عامل، 2011، ص 245).

ثنائية الخير والشر في خطاب الإسلام السياسي

في خطاب الإسلام السياسي في النتيجة إذن "نموذجان، لا ثالث لهما يتنازعان الشعوب والحضارات: نموذج الغرب ونموذج الشرق، روحان هما: روح للشر وروح للخير. أو قل مبدآن: مبدأ الشر ومبدأ الخير. كما في الديانات كلها، تقريباً. كما في أول أسطورة اعتمدها فكر ديني في تفسير ظاهرات يجهل أسبابها الفعلية، التي هي أسبابها التاريخية المادية. فالفكر الديني واحد في منطقته الداخلي، منذ ما قبل أفلاطون وسقراط، برغم تعدد أشكاله: إنه فكر أسطوري، حتى في اجتهاداته العقلانية، أو للدقة، الفقهية... وهنا ستبدو العلاقة الإمبريالية في مرآة الفكر الغيبي تكراراً لعلاقة الذات بالآخر، الداخل بالخارج، منظوراً إليها من موقع الدفاع، باسم الإسلام، عن علاقات تقليدية، هي بالتحديد، علاقات إنتاج خاصة بأنماط بالية من الإنتاج، سابقة على الرأسمالية" (عامل، 2011، ص 248).

نقد مهدي عامل الرويوي لخطاب الإسلام السياسي يأخذ بعداً سجالياً في نقده للفكر اليومي، من خلال تناول نماذج لكتّاب من تيار "الفكر المتأسلم" كما يسمّيه، ويناقش مهدي في سجلاته عناوين عدة، مثل: (كيف يتأسلم فكر البرجوازية فيتوسل الإسلام في

صراعه الأيديولوجي) و(التفقيه وخدمة مصالح الطبقات المسيطرة) و(التناقض في الإسلام بين أتباع السلطة والخارجين عليها) و(عدم وجود نمط معين من الإنتاج يمكن تمييزه بأنه نمط إنتاج إسلامي)، وهي عناوين مفتاحية لم يكتمل بحثها، ذلك أن "التأويل المادي التاريخي ليس جاهزاً، بل يجب إنتاجه، وقد يكون هذا النقد الذي نقوم به لتيار هذا الفكر المتأسلم في الفكر اليومي، هو، في وجه منه، محاولة في هذا الاتجاه" (عامل، 2011، ص 301) بلغة مهدي عامل، وبالتالي هي محاولة لم تتجز، وفي عدم "تأجيلها" تكمن ضرورة "راهنيتها": راهنية القراءة المادية التاريخية لخطاب غيبي يرى ذاته فوق التاريخ.

ماذا بعد؟

في ضوء كل ما سبق، كيف يمكن تركيز محاولة الإجابة على سؤال الراهن، بالانكفاء على قراءة مهدي عامل قراءة جدلية في ضوء الواقع، وقراءة الواقع في ضوء مهدي عامل، قراءة للواقع وتحدياته بهدف المساهمة في كتابة المستقبل، في خلاصة مكتف، وفي نقاط محددة؟

يمكن ذلك بالانطلاق من أرضية نقدية تحليلية ابتداءً، ومن حيث انتهى مهدي عامل في أعماله الأخيرة، وتحديدًا من كتاب "نقد الفكر اليومي" وأسئلته المفتوحة ومشاريعه البحثية المغلفة. في نفس اللحظة التي يُعاد فيها قراءة مستجدات الواقع قراءة علمية موضوعية، لرصد مفاصل التغيرات وتحديد جذور الإشكاليات. القراءة المقصودة هنا، بالضرورة، قراءة أشبه بالورشة الفكرية الجماعية المتواصلة، والتي تعمل على مراجعة منظومة عامل الفلسفية في أبعادها النظرية والتطبيقية، أي جهاز مفاهيمها وعتادها النظري إلى جانب منجزاتها البحثية ودراساتها التحليلية، مع تركيز الجهود لتجديد قدرة تلك المنظومة على تقديم قراءات جديدة للواقع الراهن وتحدياته.

القراءة الجديدة للواقع الراهن وتحدياته ربما تبدأ، وهي مجرد مقترح، من تناول ذات العناوين الإشكالية التي تناولها مهدي عامل، لكن في مقارنة بنيوية تاريخية معاصرة: بنيوية في رؤيتها لتعقيدات البنية الاجتماعية وقوانين "سيرورتها" الداخلية، وتاريخية في تناولها العلمي النقدي لـ "صيرورة" الصراعات الطبقيّة والوطنية داخل هذه البنية، وفي علاقتها بالبنى الاجتماعية الأخرى في المحيط الإنساني، ومعاصرة في نقطة انطلاقها من الواقع الراهن، الآن وهنا، لفهم الماضي وتأثيراته، وليس العكس. أهم العناوين الإشكالية التي يمكن تسليط الضوء عليها، في المرحلة الأولى على الأقل، تتمثل في: علاقة التبعية البنيوية والسياسية بين المجتمعات المستعمرة، والمستعمرة سابقاً، ومن ضمنها مجتمعاتنا العربية الإسلامية من جهة، والرأسمالية العالمية من جهة أخرى، وكيفية كسر إطار التبعية والتحرر من تبعاته المركبة. أزمة حركة التحرر الوطني العربية، وعجز تلك الحركة عن الاستجابة لتحديات الواقع الراهن، بالاستفادة من دروس عجزها عن الاستجابة لتحديات الماضي الذي لم تنقطع صلته بالحاضر. مشكلة الأفكار الطائفية والصراعات المذهبية وغيرها من "الهويات" القائلة لروح المواطنة ووحدة الأرض والإنسان، كما وحدة الحضارة والمصير في الحالة العربية. خطاب الحركات الأصولية الجديدة، وممارستها الفعلية، والأسئلة المصيرية التي يفرضها ذلك الخطاب وتلك الممارسة. دور المثقف العربي في ظل كل ما سبق.

خاتمة

"ضد الظاهر من الأشياء، وضد الوعي المتسطح في البدهي، وضد الفكر المسيطر في الشائع والمرئي، وضد التجريبي الخادع، ضد الفكر البرجوازي" (عامل، 2003، ص 20) كانت فلسفة مهدي عامل، وأول فعل للنقد مارسه مهدي كان "إسقاط الحصانة عن النص،...، في حقل الصراع الطبقي المحتدم في حرب أهلية مستمرة" (عامل، 2003، ص 14). سؤال الراهن/الراهنية ابتدأ من جدل الواقع/الفلسفة، وإلى ذات الجدل انتهى الجواب، وثمة "نص" متجدد في قلب ذلك الجدل، نص "مراوغ" يستدعي نقداً "مراوغاً" حتى يضع النقد النص في موقعه، وتلك هي قواعد "اللعبة المكشوفة" التي أرساها مهدي عامل في اشتغالاته الفلسفية، حيث لا نص "مقدس"، ولا "قداسة" فوق التاريخ أو ما وراء الطبيعة. الراهن في صيرورة دائمة ومستمرة، وكذلك سؤال الراهن وجوابه، ذلك هو درس مهدي عامل الفلسفي، الذي يُبقي الأبواب مشرعة أمام آفاق السؤال، ومن ثم، بالضرورة، آفاق ما لا ينتهي من احتمال الجواب.

المصادر والمراجع

- تيزيني، الطيب (1989)، على طريق الوضوح المنهجي، بيروت: دار الفارابي.
- عامل، مهدي (2013)، مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني، ط 7، بيروت: دار الفارابي.
- عامل، مهدي (2003)، في الدولة الطائفية، ط 3، بيروت: دار الفارابي.
- عامل، مهدي (1989)، مدخل الى نقض الفكر الطائفي، ط 3، بيروت: دار الفارابي.
- عامل، مهدي (2011)، نقد الفكر اليومي، ط 4، بيروت: دار الفارابي.
- عامل، مهدي (1990)، مناقشات وأحاديث في قضايا حركة التحرر الوطني وتميز المفاهيم الماركسية عريباً، بيروت: دار الفارابي.
- عامل، مهدي (1979)، النظرية في الممارسة السياسية، بيروت: دار الفارابي.
- عامل، مهدي (1987)، أزمة الحضارة العربية أم أزمة البرجوازية العربية، ط 5، بيروت: دار الفارابي.
- غصيب، هشام، وآخرون (2003)، فلسفة التحرر القومي العربي، عمان: مؤسسة ورد.
- ندوة نحو تجديد المشروع الاشتراكي، بيروت: دار الفارابي، 1997: كلمة جاك كولان، ص 29. وبحث "الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية" لإسماعيل صبري عبد الله، ص 79. وبحث "عودة لمسألة الانتقال إلى الاشتراكية" لسمير أمين، ص 301. وبحث "مهدي عامل ما الذي تبقى منه" للطيب تيزيني، ص 369. ومداخلة أديب نعمة، ص 361.
- مجلة الطريق، السنة 72، العدد الرابع، شتاء 2013: بحث "مشروع مهدي عامل في عصر جديد" لمفيد قطيش، ص 18-46. وبحث "قراءة في فكر مهدي عامل - اختلاف أزمان وتقاطع أفكار" لهيفاء الجندي، ص 46-70.
- التوسير، لوي، الفلسفة كسلاح ثوري، مقابلة أجرتها ماريا أنطونيينا مع ألتوسير في شهر شباط ١٩٦٨، الارشيف الماركسي، استرجعت بتاريخ 2016/6/13، <https://www.marxists.org/reference/archive/althusser/1968/philosophy-as-weapon.htm>

Mahdi Amil and the Quo question: Analytical Critical Approach

*Kayed Izzat Shraim**

ABSTRACT

This study aimed to examine and dismantle an assumption based on the effect that Mahdi Amil's philosophical project is able to respond to the challenges of the current Arab reality when it is read historically and comparatively using critical systematic approach. And that is through three main aspects considered the milestones in this approach: The colonial mode of production, the sectarian issue, and the Arab National Liberation Movement crisis. The most important finding of the study was the possibility of, and the need to start from where Mahdi Amil stopped in reading the developments of the current context objectively and scientifically. This will help to review Amil's philosophical matrix, theoretically and practically, which means its concepts, theory as long as its research achievements and analytical studies focusing on the efforts to regenerate that matrix to present new studies, and readings for the current situation and its challenges.

Keywords: Philosophy, Mahdi Amil, Criticism, Analysis, Marxism, Colonialism, Sectarianism, National Liberation Movement.

* Faculty of Arts, The University of Jordan. Received on 18/8/2016 and Accepted for Publication on 3/3/2017.